دور الرشادة الادارية في تحقيق التنمية المحلية

عيشوش سوفلي
طالبة دكتوراه، مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1
Soufli.aichouche3905@gmail.com

ملخص:

إن التغير الحاصل الذي طرأ بين منظومة الحكم الراشد والادارة العامة لنخرج بنموذج جديد وهو الرشادة الادارية، والذي جاء سعيا لتحقيق التنمية بكل جوانبها والتنمية المحلية على وجه الخصوص. وترشيد بيروقراطية الادارة من خلال تفعيل الرشادة الادارية، وذلك من خلال ادخال منظومة الحكم الراشد؛ والذي أصبح هذا الأخير بمثابة المدخل العلمي المتكامل الذي يسعى الى تحسين أداء الأدوات الحكومية لإدارة السياسات التنموية مع التركيز على عنصر الفاعلية في التسيير لتحقيق الكفاءة والرشادة الادارية التي تحمل في مضامينها مجموعة من المعايير من ديمقراطية ادارية ومشاركة ومساءلة وشفافية وغيرها من المعايير. يهدف هذا المقال الى عرض وابراز كيف ساهمت الرشادة الادارية كمقاربة جديدة تبنتها الادارة والتي كانت بمثابة نقلة نوعية حقيقية في رفع من مستوى الأداء وتحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة، ونخص بالتفصيل في تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الرشادة الادارية، الحكم الراشد، التنمية المحلية.

Abstract:

The change that has taken place between the system of good governance and public administration comes up with a new model, which is the administrative leadership, which came in the pursuit of development in all its aspects and local development in particular. And rationalizing the administration's bureaucracy by activating administrative rationality through the introduction of a system of good governance; which has become the integrated scientific approach that seeks to improve the performance of government tools to manage development policies with a focus on the effectiveness of management to achieve efficiency and managerial guidance that carries the contents A set of criteria of administrative democracy, participation, accountability, transparency and other standards. The aim of this article is to present and demonstrate how administrative leadership has served as a new approach adopted by the administration, which represented a real leap forward in raising the level of performance and achieving overall development in general, and detailing the achievement of local development.

Key Words: administrative rationalization, good governance, local development.

مقدمة:

في خضم تحولات التسيير الحديث والتقنيات الادارية الجديدة يعتبر الحكم الراشد من الاتجاهات الفكرية الحديثة في مجال القيادة والتسيير، والذي أصبح هذا الأخير بمثابة المدخل العلمي المتكامل الذي يسعى الى تحسين أداء الأدوات الحكومية لإدارة السياسات التنموية مع التركيز على عنصر الفاعلية في التسيير لتحقيق الكفاءة والرشادة الادارية؛ وبالتوازي مع التطورات الفكرية المهمة أسهمت في بناء نموذج جديد يحمل مضامين ادارية مختلفة على افكار وتوجهات الادارة التقليدية في عصر ما قبل التقنية العالية والمعرفة، فقد تطورت أيضا المفاهيم الادارية كإدارة المعرفة وادارة الجودة الشاملة والادارة الرشيدة وغيرها من المفاهيم التي من شأنها تطوير الادارة عمليا بأكثر كفاءة وأسرع وقت ممكن، وهذا ما يجعلنا نطرح الاشكالية التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الرشادة الادارية مقاربة ناجحة في تحقيق التنمية المحلية؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- فشل نمط الادارة التقليدية ادى الى بروز الرشادة الادارية كمقاربة لتحسين التنمية المحلية.
- نجاح الرشادة الادارية مرهون بتطبيق كافة مقومات ومعايير الحكم الراشد في الادارة العامة.

وللإجابة عن الاشكالية واختبار الفرضيات المطروحة يعالج المقال المحاور التالية:

المحور الأول: الرشادة الادارية والتنمية المحلية المقاربة المفاهيمية والمنطلقات المعرفية

1-1 الأطر المفاهيمية للرشادة الادارية.

2-1 الاطر المعرفية للتنمية المحلية.

المحور الثاني: علاقة الرشادة الادارية بالتنمية المحلية

2-1 الادارة والتنمية علاقة طردية: الضرورة الاستراتيجية للإدارة كآلية للتنمية

2-2 علاقة الحكم الراشد مع التنمية.

المحور الثالث: آليات الرشادة الادارية لتحقيق التنمية المحلية

3-1 تطبيق آليات الرشادة الادارية كأداة لتحقيق التنمية المحلية

3-2 دور الادارة في تحقيق التنمية المحلية

3-3 التنمية المعاصرة رؤية جديدة وفق مقاربة الحكم الراشد

المحور الأول الرشادة الادارية والتنمية المحلية: المقاربة المفاهيمية والمنطلقات المعرفية

تعتبر مناقشة وتحديد المفاهيم وضبطها من القضايا المهمة والضرورية خاصة وأن معظمها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في مجال الادارة العامة والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصفة عامة. وعليه سنتم في هذا المحور من ضبط المفاهيم لكل من الرشادة الادارية والتنمية المحلية.

1-1 مقاربة مفاهيمية للرشادة الادارية

أ/ أسباب بروز المفهوم

يعتبر الحكم الراشد والمفاهيم المشابهة له ماهي الا انعكاس للتطورات والتغيرات الحديثة التي طرأت على طبيعة دور الحكومة من جهة، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى؛ ويعود بروز مفهوم الحكم الراشد والمفاهيم المشابهة له إلى عدة أسباب ودوافع متعددة، ويمكننا أن نتعمق في الدوافع الادارية، كونها السبب الذي ساهم في بروز مفهوم الرشادة الادارية.

- **تغير دور الدولة:** إن التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي إلى مجرد شريك من شركاء متعددين في ادارة شؤون الدولة والمجتمع، وهذا ما جعل الدولة ليست الوحيدة المسؤولة على الوفاء بمتطلبات التنمية، وهذا ما أدى الى الانتقال بالإدارة الحكومية من ادوارها التقليدية الى ادوار جديدة، أو ما يعرف بتراجع دور الدولة. (ليلى، 2007)

بمعنى أن الدولة أصبحت شريك مع مجموعة من الفواعل الأخرى، وتراجعت عن دورها التقليدي أو ما يسمى بالدولة الحارسة.

- **ضعف الأداء والفعالية:** لقد لعبت التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال والعولمة، أزمة مالية للدولة، فالأنماط الجديدة في التسيير وتجديد الفكر الليبرالي عموما كان لها دورا أساسيا في حث القطاع العمومي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة له من خلال الاصلاحات التي ادخلت على تسيير هذا القطاع. (ليلى، 2007، صفحة 10)

ان التطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى الادارات والمنظمات فرضت على الدولة في البحث على أنماط جديدة من أجل الرفع من كفاءة وفعالية الموارد المتاحة لديها وذلك بإدخال مجموعة الاصلاحات المطلوبة لذلك.

- **تأثير النظريات الحديثة:** واكبت العديد من النظريات الحديثة والتي كان لها تأثير كبير على عمليات تسيير القطاع العمومي. حيث أصبح القطاع الخاص بمثابة الشريك والدافع في انجاح وتحقيق المشاريع التنموية في اطار ما يسمى بالعقود والصفقات وغيرها. (ليلى، 2007، صفحة 11)
- **الأجهزة الادارية التقليدية البطيئة:** النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية والادارة العامة وترهلها مع عدم محاولة الأجهزة التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات المتقدمة. (القادر، 2012/2011، صفحة 19)

ان الهيراركية التي تميزت بها الإدارة أرهقت من ثقل وبطء تقديم الخدمات العامة للمواطنين، مما انعكس سلبا على العجز في المواكبة والتكيف مع المتغيرات الحاصلة.

- **ظهور مفاهيم جديدة للتنمية:** والتي تتمثل في الليبرالية الجديدة، والتنمية البشرية، والتسيير العمومي الجديد. فظهور مفهوم الحكم الراشد ترافق مع تطوير المفاهيم الجديدة للتنمية، وعلى محورية الانسان في عملية التنمية البشرية المستدامة.

ان ظهور مثل هذه المفاهيم ساعدت على بروز الحكم الراشد كوسيلة جديدة لتحقيق التنمية بكل مضامينها.

- **التغير الذي حصل على مستوى مفاهيم الادارة العامة** والذي شأنه التأسيس لإدارة ديمقراطية او يسمى ب"ادارة ما بعد الحداثة. (فرج، 2012/2011، صفحة 23)

كما يمكننا القول أن الادارة في العصر الحديث تعتبر من الوسائل الضرورية للتنسيق بين جهود مختلف الأطراف الفاعلة في تسيير وسائل التنمية لتحقيق مستوى راقيا للرشادة الادارية.

ب/ مقاربة مفاهيمية للرشادة الادارية:

ان التغيرات التي طرأت على دور الحكومة واعادة النظر في حساباتها من اجل تحقيق التنمية بكل ابعادها في ظل ظروف متسارعة ومتطورة في آن واحد، والحكم الراشد الذي جاء كأسلوب وآلية متزامنا تطوره مع تطور مفهوم التنمية وهو بمثابة آلية لتحقيق التنمية في ظل ظروف ادارة عامة ناجحة.

نموذج الادارة العامة الجديد

بادرت العديد من المنظمات الدولية الى استخدام مضامين الحكمانية بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية، كما أن تحولات أسلوب الإدارة العامة التقليدية وإعطاء فرصة كبرى للمسئولية الفردية . (الكايد، 2003، صفحة 12)

بمعنى أدخال مجموعة المعايير التي جاءت بها منظومة وفلسفة الحكم الراشد وتشجيع واطلاق العنان الى الفرد على الابتكار والابداع والتميز وروح المنافسة داخل الادارة العامة، وتبني المفاهيم الجديدة بكل معاييرها كإدارة المعرفة والجودة الشاملة وادارة التميز وغيرها في ظل رشادة ادارية تميزها فعالية الأداء وقلة التكلفة والجهد وسرعة الانجاز وبكفاءة في تحقيق الهدف.

ولهذا تم ارساء مبادئ الحكم الراشد داخل الادارة العامة، أي ترشيد الاداء داخل الادارة وهو ما يمكننا ان نطلق عليه مفهوم الادارة الرشيدة أو بالرشادة الادارية.

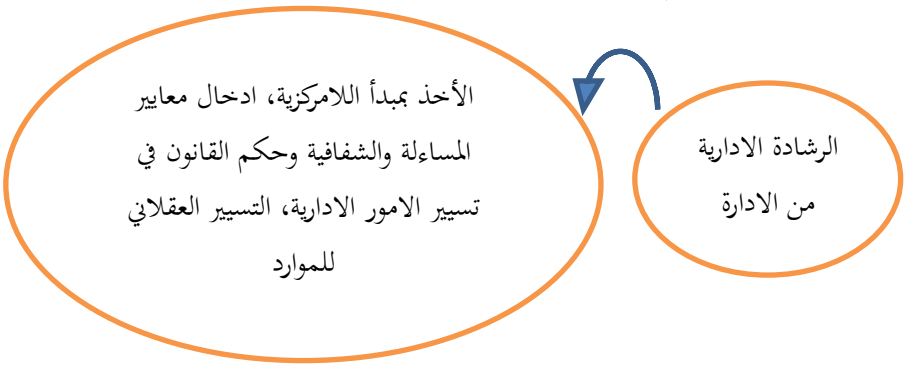

شكل يوضح مفهوم الرشادة الادارية وفق مقاربة الحكم الراشد، من اعداد الطالبة

الرشادة الادارية: هي بمثابة تحول المفهوم من الادارة العامة التقليدية الى ادارة رشيدة تواكب العصرنة والمتغيرات الحاصلة في اطار مقاربة الحكم الراشد وما جاء به هذا المفهوم من مبادئ ومعايير تجعل الادارة أكثر كفاءة وفعالية من حيث الأداء. (UNDP، 2013، صفحة 68)

ويمكننا القول ان الرشادة الادارية هي تعبر عن مرحلة جديدة في علم الادارة العامة، أي انها جمعت بين منظومة الحكم الراشد كفلسفة نظرية وتطبيقها على المستوى العملي للإدارة العامة في اطار تحقيق التنمية الادارية بالدرجة الاولى والتنمية المجتمعية ككل. (ليلى ل.، 2014)

وتتطلب الرشادة الادارية الاستقلال عن السلطتين السياسية والاقتصادية، وتعتبر الادارة العامة قلب الرشادة الادارية والتي تتكون من:

المنظمة الادارية اي(الهيئات) والوظيف العمومي (مستويات الوظيف العمومي) فالحكمانية او الحكم الراشد يقضي بإعادة تشكيل وتعريف الدولة والادارة العمومية بطريقة اكثر شمولا.

ولهذا فإن نظام الادارة العامة في ظل الرشادة الادارية سيعيد رسم نظامه الاداري من أجل تحسين أدائه وكفاءته، مع الاحتفاظ بمسؤولياته الأساسية في تطبيق سيادة القانون والسعي الى تحقيق التنمية. (آسيا، 2009، صفحة 49)

وعليه يمكننا القول أن الرشادة الادارية تقوم على تنمية الموارد المادية والبشرية للإدارة العامة، من خلال اتباع استراتيجية شاملة تمكنها من تحقيق أهدافها، مع مراعاة حجم الهيكل التنظيمي للإدارة ومدى استطاعة تكيفه مع طبيعة البيئة المحيطة به التي تمتاز بالتغير؛ أي المرونة.

وهذا من شأنه التأسيس لإدارة ديمقراطية أو ما يسمى بإدارة ما بعد الحداثة التي تتناقض مع النموذج الفيبري. وعليه يمكن القول أن البعد الاداري للرشادة يعني التسيير العقلاني، الشفاف، العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع. (بروسي، د س ن)

ج/أبعاد الرشادة الادارية

ترتبط الرشادة الادارية بثلاثة ابعاد رئيسية سماها الباحثون مثلث الحكم الراشد في داخل المجتمع وهي:

- ادارة الدولة القائمة على شؤون الناس والتي تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة على احداث عملية التنمية.
- القطاع الخاص الذي يعمل على خلق فرص العمل.
- والمجتمع المدني والتي تعمل منظماته على خلق مناخ التفاعل الاجتماعي والسياسي بتسخير طاقات الأفراد والجماعات للمشاركة في جملة الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (بعيرة، د س ن)

تعريف اجرائي للرشادة الادارية:

ان الرشادة الادارية هي عبارة عن مدى قدرة الادارة العامة على استيعاب مختلف المفاهيم الجديدة التي جاءت نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة.

فالإدارة وجدت نفسها في دوامة التقليدية ولابد لها من التحديث والتجديد لمواكبة العصرنة نظرا لتغير الظروف وزيادة الاحتياجات، والتكيف مع هاته المستجدات.

وعليه فالرشادة الادارية هي عملية تطبيق منظومة الحكم الراشد واشراك مختلف الفواعل المجتمعية على الادارة العامة لتعطينا عقلانية في التسيير، وتجسيد الشفافية والكفاءة والفاعلية والمشاركة وغيرها من مبادئ الحكم الراشد لترقية الادارة وتحقيق المطالب والأهداف المرسومة بأقل تكلفة وأسرع وقت وبجودة عالية وارضاء المواطن واشراكه في صنع القرار.

وتستند الرشادة الادارية على المفاهيم الجديدة كإدارة المعرفة، ادارة الجودة الشاملة كآليات لترشيد العمل الاداري.

1-2الأطر المعرفية لمفهوم التنمية المحلية

إن موضوع التنمية المحلية له بعد زماني ومكاني مرتبط بصفة دائمة ومستمرة بحياة الإنسان، عبر مختلف مراحل تطوره، لتلبية احتياجاته المحلية وبتزايد هذه الاحتياجات في شتى المجالات مع الموازاة في اتساع مفهوم الدولة حيث هذه الأخيرة أدركت بأنها معنية بإشباع حاجات مواطنيها.

أ/أبستمولوجيا التنمية المحلية

لا شك في أن العولمة تفيد طرح قضية التنمية المحلية، وكذلك تنمية ما بعد الحداثة أن المحلية تشكل عنصرا أساسيا لكل حل بديل للتنمية والعولمة، والمشكلة ليست في ما تعنيه المحلية بقدر ماهي مرتبطة بالتنمية.

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية : هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع بما فيها الفقراء والمهمشون مع المحافظة على البيئة. (النور، صفحة 5)؛ أي هي بمثابة مشاركة وتضافر جهود كل الأفراد من كل القطاعات من أجل تحسين حياة الفرد.

كذلك يعرفها محي الدين صابر الذي يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الاسلوب يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية وان يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا. (طاشمة، 2010)

رغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية الا انه يمكن تعريفها بانها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول.

وعليه سيكون تعريفنا **الإجرائي** للتنمية المحلية كالتالي:

التنمية المحلية هي عملية مستمرة وهادفة ومقصودة تتضافر فيها وتتشارك مجموعة من الفواعل، وهي تعبر عن تنمية المجتمع المحلي، وتحقيق الرفاه بكل جوانبه ولجميع شرائح المجتمع.

ب/ عناصر وابعاد التنمية المحلية:

أولا: العناصر لقد اختلفت وتنوعت رؤى الكتاب في أدبيات التنمية المحلية في تحديد وضبط أبعادها وعناصرها الأساسية كل حسب منطلقاته الفكرية والإيديولوجية، غير أنه يمكن ملاحظة بعض النقاط المشتركة التي يكاد يجمع على أهميتها جل مفكري التنمية المحلية، وهي: (درويش، 2010، صفحة 157)

- **المشاركة الشعبية:** والتي تقود مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية. وتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على الاعتماد على النفس والمشاركة. (درويش، 2010، صفحة 158)

والمشاركة تكون في المساهمة في صناعة القرار المحلي، ومعرفة متطلباتهم وتحسين مستواهم المعيشي.

-**السياسة الديمقراطية**: وهي شرط تحقق المشاركة الشعبية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتم إلا على أساس طوعي وديمقراطي يملك فيه كل شخص حرية التعبير عن رأيه، وحرية المبادرة الطوعية، ويستطيع فيه كل شخص المساهمة في اتخاذ القرار المتعلق بمستقبل مجتمعه المحلي، فلا يكون اتخاذ القرار حكرا على قلة من أفراد هذا المجتمع. (خاطر، 2000، صفحة 46)

ذلك أن التنمية المحلية هي مشاركة المجتمع المحلي بشرائحه المختلفة بقناعة مطلقة اتجاه اتخاذ قراراتهم التي تخص مستقبلهم.

فالتنمية المحلية كما عبر عنها **كورتز Curtis** هي" العملية الاجتماعية الديمقراطية التي يساهم من خلالها المواطنون جميعا في تطوير بيئتهم "

- تهدف التنمية المحلية إلى إحداث سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية في المجتمعات المحلية، والتي تهدف في النهاية إلى تحسين الأحوال وتلبية مختلف الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ للمجتمع المحلي.

ترتبط تنمية المجتمع المحلي بالتنمية القومية ككل، وهي جزء منها، ولذا ينبغي مراعاة التنسيق والتكامل بين أهداف وبرامج التنمية المحلية وتوجهات التنمية القومية الوطنية. (خاطر، 2000، صفحة 47)

تعتمد التنمية المحلية على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو الموارد المالية.

ثانيا: الأبعاد

البعد الاقتصادي: وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة الى ذلك يمكن لها ان تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي . (أحمد، 2010)

ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة اخرى.

البعد الاجتماعي: يركز على أن الانسان جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية. (أحمد، 2010، صفحة 8)

البعد الاداري: ويظهر جليا ان التنمية تتطلب نظاما اداريا متقنا سواء لشكل الدولة ونظامها السياسي والاجتماعي أو الآليات الضابطة لسير عمل مؤسساتها ومرافقها أو في السياسات المعتمدة لإشراك الأفراد والجماعات في العمليات التنموية الوطنية. (العادلي، د س ن، صفحة 17)

البعد البيئي: ان التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي والمشاكل البيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول الى الدعوة الى دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي لدول العالم.

شكلت البيئة عنصرا مهما في تحقيق التنمية المحلية وكيفية المحافظة على البيئة التي تعتبر اساس العملية التنموية، والتي تعتبر عاملا يتحكم في سير التنمية. (أحمد، 2010، صفحة 8)

المحور الثاني: دراسة العلاقة بين الرشادة الادارية والتنمية المحلية

بعدما تطرقنا في المحور الأول حول الرشادة الادارية والتنمية المحلية كمفهومين مستقلين عن بعضهما، سنقوم في هذا المبحث بدراسة العلاقة بين المفهومين.

2-1: الادارة والتنمية...علاقة طردية

هل يمكننا القول أن الادارة والتنمية تربطهما علاقة طردية بمعنى أن التنمية لا تتحقق الا بوجود ادارة. وأن كينونة الادارة تكتمل بتحقيق التنمية؟

الضرورة الاستراتيجية للإدارة كآلية للتنمية

ونقصد بذلك البحث عن آلية جديدة للإدارة من أجل تحقيق التنمية على وجه العموم والتنمية المحلية على الوجه الخاص، وهو ما اطلقنا عليه الرشادة الادارية كمفهوم جديد في الادارة العامة

كما يوضح علي الكواري: أن التنمية عملية مجتمعية موجهة تتحقق الا بوجود إدارة، وادارة التنمية تشمل جميع قطاعات الادارة من الادارة السياسية الى الادارة العامة الى ادارة المشروعات في القطاعين العام والخاص.

وكل هذه القطاعات تحتاج الى تنمية ادارية مستمرة من اجل ايجاد نوعية الادارة القادرة على بدء عملية التنمية المنشودة، فان التعبير الحقيقي عن ارادة التنمية يتمثل في نوعية الادارة التي تتولاها. (الرحمن، 2013، صفحة 239)

ولهذا فان الادارة العامة حين تتولى ادارة التنمية في وقت لا تتحقق فيه مقتضيات ادارة التنمية أو تتخلى عن طبيعتها مراعية الى حد كبير معايير الكفاية والانتاجية؛ فان المحصلة التنموية من وراء هذه الادارة تكون محدودة، والأداء قاصرا. ومعروف أن للقطاع الخاص دورا فعالا في الدول المتقدمة اذ يساهم في الأداء التنموي واحداث التغيير حتى على مستوى الادارة العامة.

يمكننا القول أن الادارة والتنمية تربطهما علاقة طردية، بمعنى نجاح أو فشل التنمية مرهون بكفاءة وفعالية الادارة. (الرحمن، 2013، صفحة 142/141)

ان التنمية والادارة وجهتين لعملة واحدة فنجاح التنمية وتحقيقها مرهون بوجود ادارة فعالة وناجحة، فإن فشل وقصور أداء الادارة على تقديم مهامها الصحيحة يؤدي الى اختلال توازن التنمية كعملية مجتمعية وفشلها أو ضعفها.

2-2 العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية

في بداية التسعينيات كان مضمون الحكم الراشد يقتصر على الجانب الاداري الفني، ففي الدراسة الاولى المكتملة التي عبر بها البنك الدولي عن رؤيته للحكم الراشد وعلاقته بالتنمية وهي دراسة" اسلوب الحكم

والتنمية" سنة 1992، حيث اعتبرت الدراسة ان الحكم الراشد مساو للإدارة التنموية الجيدة أو الادارة الناجحة للعملية التنموية.

وترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فقد بدى الاهتمام واضحا منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية. (فرج، 2012/2011، صفحة 41)

أي ان مفهوم التنمية تزامن مع مفهوم الحكم الراشد، حيث هذا الأخير جاء كآلية لتحقيق ورفع من مستوى المشاريع التنموية ودفع عجلة التنمية بتضافر مع مختلف الفاعليين من قطاع خاص ومجتمع مدني وغيرها من الفواعل الأخرى. (فرج، 2012/2011، صفحة 376)

من تعريف الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المحلية باعتبارها عملية تفاعلية بين أطراف متعددة تهدف الى تحسين مستوى معيشة الافراد، فالتنمية ماهي في النهاية سوى موضوعا للحكم الراشد الذي تطور بدوره بتطور مفاهيم التنمية. (ابراهيم، صفحة 147)

فالتنمية المحلية هي عملية متكاملة مع أطراف المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وغيرهم من الشركاء المساهمين في تحقيق هذه العملية.

يشير مفهوم الحكم الصالح الى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والادارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات بطريقة محددة وتتصف بأنها صالحة، ويعرف تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 الحكم الصالح الذي يستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع، على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بواسطة المؤسسات وفي النهاية بواسطة الناس. (مصلح، 2013، صفحة 43)

يركز هذا المفهوم على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

الحكم الرشيد هو ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده، والذي لابد من توفر مشاركة مجتمعية فعالة ووجود قيادة متميزة ومرنة واطر قانونية شفافة؛ وعلى الرغم من وضوح اللفظ والتعبير الا انه موضع جدلي من حيث التطبيق العملي. (التنموية، 2011، صفحة 09)

يركز هذا المفهوم على ادارة شؤون المجتمع عن طريق ترسيخ قيم المشاركة الفعالة وقيادة ادارية متميزة، وقوانين شفافة واضحة وتقوم على الجميع.

ان علاقة التنمية بالحكم الصالح أو الرشيد يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

- وطنية؛ تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
- عالمية؛ أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام والمشترك الانساني والقواعد القانونية.
- زمنية؛ أي مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة. (مصطفى، 17/16 ديسمبر 2008).

المحور الثالث: آليات الرشادة الادرية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

1-3 تطبيق معايير الحكم الراشد كأداة لتحقيق التنمية المحلية

هناك مجموعة معتبرة من المعايير من قبل منظمات عالمية، الا أنه يمكننا سرد أهم المعايير ومبادئ الحكم الراشد بشكل معمق في الآتي:

ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة وتشجيع حقوق الانسان وحمايته واحترام حكم القانون والعدالة وادارة حكومة سليمة. (سايح، 2012)

نمط الإدارة: ويعني أن يكون أسلوب الادارة ديمقراطيا يشجع على المشاركة والمبادرة وليس سلطويا ينشر التقاعس والاحجام عن اتخاذ القرار. (فوزي، 2005)

محاربة الفساد: ويعني سوء استخدام الموقع الوظيفي من اجل تحقيق مكاسب شخصية. (فوزي، 2005، الصفحات 18-20)

الفعالية والكفاءة: تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية والمالية. (الهيتي، 2006)

حكم القانون: يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وأن تطبق دون تحيز وينطبق ذلك بصفة خاصة على القوانين الحامية لحقوق الإنسان أي يجب ان يكون الاطار القانوني عادلا، وغير متحيز وخاصة قوانين حقوق الانسان. (السيد، 2006، صفحة 43)

الشفافية: تعتبر من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة والتي يجب على الادارة الواعية الأخذ بها، وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة؛ أي أنها تستند على التدفق الحر للمعلومات .وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتوفر المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها. (للحوكمة، د س ن، صفحة 10)

بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

المساواة: تتوفر للنساء والرجال الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم و، حمايتهم، أي يجب أن تتوافر الفرصة لجميع الناس لتحسين حياتهم أو الحفاظ على المستوى نفسه.

المساءلة: يتعين أن يكون متخذو القار في الحكومة ، والقطاع الخاص ، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة؛ ومستويات المساءلة في الحكم الراشد: يمكن النظر الى المساءلة في الادارة العامة بوصفها عملية مستمرة تبدأ بالمساءلة التقليدية التي تركز على مدخلات المنظمة، وينتهي بالمساءلة الاجتماعية التي تركز على المخرجات. (المدني، 28/27 فبراير2012، صفحة 21/20)

الرؤية الاستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور: أي يتمتع القادة والعامة برؤية

طويلة الأجل حول الحكمانية الجيدة والتنمية البشرية، وأيضا بالإحساس بما تحتاجه هذه التنمية. (السيد، 2006، صفحة 44)

2-3 دور الادارة (الجهاز الاداري) في تحقيق التنمية المحلية:

يؤكد برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن ادارة الحكم الرشيد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فدون المشاركة من أدنى لأعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة وادارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية، وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع كلما زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الراشد. (درويش، 2010، صفحة 159/158)

في هذا التأكيد لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واضح أن مؤسسات الحكم الراشد تتضافر مع مشاركة الناس في النهوض بمجتمعاتهم على المستوى المحلي بصفة أدق.

وكثيرا ما يشار الى ان اصلاح قطاعات الادارة الراهنة وتنميتها يعتبر أهم الاهداف الاستراتيجية الاكثر الحاحا ضمن أي استراتيجية عامة للتنمية، لما للإدارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية ونوعيتها. (رشوان، 2009، صفحة 158)

يمكننا القول ان التنمية تتحدد نسبة نجاحها بقدرة الادارة وكفاءتها على انجاز كل المشاريع التنموية بأقل جهد وأسرع وقت وجودة الأداء.

كما يقوم الجهاز الاداري بدور رئيسي في عمليات التنمية في الدول النامية، وعلى وجه الخصوص التنمية المحلية التي تمس المواطن بصفة مباشرة، ومعنى ذلك أن الجهاز الاداري هو أداة تنمية أكثر من أي شيء آخر، ويتضح هذا المفهوم لجهاز الادارة العامة في الدول النامية بتفاعل ثلاثة حقائق تواجه قيادات هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال بدرجات متفاوتة وهذه الحقائق هي: (الله، 2012/2011، صفحة 101)

ان الاستقلال السياسي لا يتأكد له مفهوم موضوعي الا بالتنمية الاقتصادية التي تطور قوى الانتاج وتعوض التخلف الواضح الذي تعانيه تلك الدول والذي يؤكد القوة القومية للدول النامية ويحميها من التيارات الدولية.

ان تطوير قوى الانتاج لا يتحقق الا بعلاج الخلل في الهيكل الاقتصادي، أي بالنمو الصناعي والحضري، اذ ان الاقتصاد الزراعي يعجز عن تحقيق معدلات النمو المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ان التصنع يحتاج الى تحويلات اجتماعية أساسية ولا يتحقق ذلك، وأحيانا لا يبدأ الا بقيام السياسة العامة مباشرة عن طريق جهازها الاداري بدور رئيسي في تحقيقه، أو بدئه.

بمعنى ان الجهاز الاداري هو الأداة الكفيلة برفع مستويات التنمية بكل أبعادها

كما يجدر بنا الاشارة الى أن اعتراف معظم المختصين بمشاكل التنمية بأهمية الادارة، حيث يقروا الكثيرون بين ضرورة وجود جهاز بيروقراطي فعال، وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات للتقدم. (الله، 2012/2011، صفحة 102)

و "تعد البيروقراطية أحد المتغيرات الأساسية في النظام السياسي وجوهر عملية تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها". (ليلى ل.، 2014، صفحة 114)

اي ان علاقة بيروقراطية الادارة بالحكم الراشد، انه بتطبيق أسس هذا الأخير على بيروقراطية الادارة يؤدي الى انجاح عمليات التنمية.

3-3 التنمية المعاصرة رؤية جديدة وفق مقاربة الحكم الراشد

لمواكبة التنمية المعاصرة والتي تتمثل خصائصها فيما يلي:

- اتساع دور القطاع الخاص في كافة مجالات التنمية، بما في ذلك بعض الأنشطة التي كانت لا تقوم بها الا الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام.
- تغيير دور الحكومة في نطاق عملية التنمية سواء على مستوى وضع السياسات التنموية أو تنفيذها أو متابعتها وتقييمها.
- تغيير دور الحكومة تبعه بالضرورة ازدياد أهمية تطوير أساليب الادارة والعمل . (عامود، د س ن، صفحة 3)

أي أن التنمية المعاصرة تتسم بإقامة الشراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

لقد أثبتت التجارب أنه ان لم تحدث التنمية الادارية لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية، فسوف تبرز على أعمالها علامات مرضية وسمات تراجعية ملزمة لضرورة احداث التنمية اللازمة.

كما ان كل الدول تسعى الى تطوير أساليب ادارتها والتكيف مع المستجدات اليومية ؛ فالدول النامية لا تطور ادارتها بشكل ديناميكي بل يوجد فتور وتراخ في احداث التنمية ويعود ذلك الى تعدد المسائل والقضايا التي تهتم بها الدول في البلدان النامية إلى جانب المركزية الشديدة التي تتصف بها هذه البلدان. (مرسلي، 2011)

ومن هنا ظهرت عدة اتجاهات تطالب بضرورة محاصرة القيود الروتينية والمعقدة وغير الملائمة للجهود التنموية التي تميزت بها البيروقراطية، والتفكير في ايجاد صيغ جديدة كتلك الموجودة في ادارة تنظيمات القطاع الخاص؛ بمعنى التخلص من الاجراءات الروتينية في تسيير الجهود التنموية، وانما البحث عن آليات وأساليب وطرق جديدة مواكبة للتغير ولها سرعة التكيف مع المستجدات والتطورات المتسارعة، وتقوم على مبدأ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والفواعل الاجتماعية الاخرى في اطار ما جاءت به مقاربة الحكم الراشد من معايير وأسس من اجل فعالية التنمية وتحقيق كل الأهداف المسطرة. (بروسي، د س ن، صفحة 62)

كما تنوعت مجالات التغيير التي تشهدها الدول والحكومات حاليا في القطاع العام إلا أنها جميعها تسعى إلى خلق التوازن بين الفعالية التي يتطلبها الاقتصاد الحر وبين العدالة الاجتماعية التي تسعى الى تحقيقها نظرية الحكم الراشد. (شريفة، 2008)

وبالتالي لضمان الاستمرارية لابد أن تعيد الدولة النظر في مناهج مؤسساتها، يوضح الأهمية المعطاة للدور الذي يؤديه التعلم المستمر، فمعظم الأبحاث الأخيرة تهدف الى معرفة مدى استعداد الأنظمة المختلفة على تقبل التعلم، وتصميم التوجهات على أساس العقلانية فقط سوف لن ينجح في محيط ديناميكي منفتح. (شريفة، 2008، صفحة 109)

وتعتبر الادارة العامة الحديثة وليدة قناعة أن اصلاح ادارة الخدمات العامة لابد من أن يستمد من خارج البيروقراطية وباستخدام آليات القطاع الخاص وآليات السوق بشكل يعمل على زيادة كفاءة الخدمات العامة. (شريفة، 2008، صفحة 110)

بمعنى تطبيق الرشادة الادارية؛ التي تقوم على ارساء دعائم الحكم الراشد داخل الادارة العامة كما عالج ذلك Das giepta في دراسة حديثة بحيث عكست هذه الدراسة سلوكيات الأفراد في بناء الدولة القوية القائمة على الحكم الراشد، لان ذلك هو الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية المحلية خاصة على مستوى الجماعات المحلية والحكم المحلي بالمناطق المتميزة بشساعة الانتشار الأفقي لمؤسسات الجماعات المحلية، وما يحدث بها من مناوشات وصراعات تخفي غياب الحكم الراشد. فالأسلوب الجديد للحاكمية يشجع المسؤولية المحلية. (جلطي، 2005)

وعليه فالبعد الاداري للرشادة الادارية يتعلق بمدى كفاءة وفعالية الادارة العامة، ومدى تطبيقها لمعايير الحكم الراشد من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

فمن الجانب الاكاديمي ظهرت محاولات الاستفادة من أساليب ادارة الاعمال والادارة العامة، كما حلت مجموعة من القيم الجديدة كالتمكين والتركيز على النتائج بدل الاقدمية والتدرج الوظيفي.

بمعنى ادخال مجموعة المفاهيم الجدية كإدارة المعرفة، ادارة التميز، ادارة الجودة الشاملة من أجل الوصول الى نتائج مرضية وفعالة. (طاشمة، 2010، صفحة 29)

وفي الأخير يمكننا القول أن علاقة الرشادة الادارية بالتنمية المحلية علاقة ترابطية وتكاملية واضحة؛ تتغير وتيرة التنمية بالإيجاب أو السلب بتغير المنظومة الادارية ومدى قدرتها على استيعاب كل الطاقات، واشراك كل الفواعل في اتخاذ القرار توجها وتنفيذا وتقييما، الى غاية بلوغ الغاية المنشودة.

الخاتمة:

إن نجاح المشاريع التنموية بأكثر كفاءة وفعالية لابد من تبني مفهوم الحكم الراشد نظريا وعمليا على المستوى الوطني بصفة عامة والمستوى المحلي بصفة خاصة ، وذلك لتحقيق التنمية المحلية، وكما يجدر الاشارة الى انه في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية تم اعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة الى حسن الحكم أو الادارة الجيدة.

ان الرشادة الادارية جاءت نتيجة تمخضات فكرية متسارعة ومتجددة تهدف الى البحث عن آليات تواكب هاته المستجدات، فبروز الحكم الراشد والتنمية وتطور كل من المفهومين ليس بالصدفة؛ فالحكم الراشد كمفهوم سياسي ادخل وبقوة على الجانب الاداري وذلك للنهوض بالتنمية وبكل مستوياتها بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص.

كذلك يعتبر عجز نمط الادارة التقليدية في القيام بالمهام الموكلة إليها ، وذلك لشدة المركزية وبطء سير المشاريع التنموية وهذا أدى العجز في تحقيق الأهداف المتراكمة خاصة في زمن تسارعت فيه التطورات التكنولوجية والعلمية وغيرها من التطورات وهذا ما تزامن مع زيادة المطالب المجتمعية ، كل هذا كان ثقلا على عاتق الادارة العامة ، ولهذا وجب ولزاما عليها البحث عن آليات جديدة من أجل رفع مستوى عملها ومواكبة مختلف التطورات الحاصلة وتحقيق المطالب المجتمعية المحلية منها والشاملة.

وجاءت منظومة الحكم الراشد حاملة مجموعة من المعايير إذا ما تم تطبيقها على الوجه الصحيح وتوفير الأرضية المناسبة لها ، تم الوصول الى تحقيق التنمية على وجه العموم والتنمية المحلية على الوجه الخاص. بمعنى تطبيق كل مقومات ومعايير الحكم الراشد داخل الادارة العامة للارتقاء بنموذج الادارة الجديد المتميز بالشفافية والمساءلة والمحاسبة والمشاركة وغيرها من المعايير ، وصولا إلى تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية.

وعليه يمكننا اعتبار الرشادة الادارية مقاربة ناجحة في تحقيق التنمية المحلية فرضتها المتغيرات الجديدة والمتسارعة، ولكن نجاحها مرتبط بمدى استطاعة تضافر كل الجهود في تطبيق معاييرها بدقة وكفاءة، ومراعاة كل أبعادها المختلفة.

قائمة المراجع:

1. الأخضر عزي، غالم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: اسقاط على التجربة الجزائرية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 21، مارس 2005.
2. أبو بكر مصطفى بعيرة، أنس ابو بكر بعيرة، "لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة"، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، دس ن .
3. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي (الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-نماذج الممارسة)، الازاريطة: المكتب الجامعي الحديث، 2000.
4. اسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وادارة التنمية -ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد-ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013.
5. العلمي بن عطاء الله، علاقة ادارة الموارد البشرية بالتنمية المحلية دراسة حالة ولاية ورقلة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، 2012/2011.
6. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد،2011 فلسطين: مركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية.
7. بلخير آسيا، ادارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية والتطبيق-(الجزائر أنموذجا 2007/2000)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العوم السياسية والعلاقات الدولية،2009.
8. بن عيسى ليلى، "التسيير العمومي الجديد المقاربات النظرية والتجارب الواقعية"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد16، جوان 2007.
9. بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، مجلة الباحث، العدد10، 2012.
10. بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، عدد26، جوان 2010.
11. حسين درويش العادلي، المواطنة وادارة المجتمع والدولة، ددن، دس ن.
12. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
13. حسين عبد القادر،" الحكم الراشد في الجزائر و اشكالية التنمية المحلية" مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الاورومتوسطية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2012/2011.
14. دليل المتدرب، برنامج دعم المجتمع المدني ، الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني،29/27 فبراير 2012.

15. رضوان بروسي، "من الدولة الفيبرية الى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، دس ن.
16. رفاع شريفة،" نظرية الادارة العامة الحديثة ودورها في معالجة اشكالية ادماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية"، مجلة الباحث، عدد06، 2008 .
17. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003
18. سامح فوزي، "الحوكمة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد10 اكتوبر، 2005.
19. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2012-2011.
20. عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3 ،القدس : مؤسسة امان، 2013.
21. علة مراد، سالت محمد مصطفى، الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل، ملتقى وطني "التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات" جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية والادارية، 17/16 ديسمبر 2008.
22. غربي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد4، أكتوبر 2010.
23. لبوخ محمد، حسيني ليلى، "بيروقراطية الادارة الرشيدة وعلاقتها بالحكم الراشد في الجزائر"، مجلة أكاديميا، العدد2، 2014 .
24. . محمد سعد أبو عامود، أمن التنمية وتنمية الأمن، مركز الاعلام اليمني، د س ن.
25. محمد فهيم درويش، مرتكزات النظام الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010
26. مركز أبوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة ، الامارات العربية المتحدة: غرفة ابوظبي ، د س ن.
27. مصطفى كامل السيد، الحكم الرشيد والتنمية، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
28. ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الادارة المحلية(الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، جامعة عنابة قسم العلوم السياسية، د س ن.
29. نصيرة دوبابي زوجة ابراهيم، الحكم الراشد المحلي واشكالية عجز ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان .
30. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "الحكم الصالح في الوطن العربي قراءة تحليلية" ، مجلة الجندول، العدد29، جويلية، 2006.
31. UNDP، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع ، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013.